ويشترط ايضا فيهم ما يقوله من يوجب العقد وهو بينة
غير المتهمين بالولاية فالاب يشهد مع وكالابن
فليس بالخنثى ان ما الانثى يصح شاهدا او الابالخنثى
ولو جرى عقد بخنثيين لصح ان ما ما من الرجلين
ولا يفاسق وعدد تفسقه لو ما ان فسق شاهد عند العقد
باقي موانع النكاح مثله اذ بان اي كفسقه ببطلانه
ككون شاهد صبيا مثلا او زانا فاضد شرط كل ما خلله
عند بان الفسق كان المعتمد بطلانه وفي الضعيف فاسد
بل مثله للشافعي فلو وجد في حقه بالفاسقين ينعقد
لانه لو عم فسق وامتنع نكاحنا فالنسل منا ينقطع
ولا باعمى واصم وذكر وحر بمعتدين النكاح يعتبر

وفي الاصح الاوكد الاعمى فتى في ظلمة بشاهدين شديدة متبنا
اذ شاهد بالقول فيه يعتبر شرط سماع قائل المقر
ولا باخرس على الاصح بل يصح في وجهه بما نقل
وهكذا اوحد الذي بصحة بشاهد ذي حرفة دنيئة
ولا يعد شاهدا مغفل لان ضبط اللفظ لا يحصل
ولا بد من لم يعرفا ما ذكرا متعاقدا عقد لدى حضرا
وقيل يكفي ضبط لفظ اذ به امكان تفطير لعارف به

في بعض احكام الشاهدين

صح بمن مستوري العدالة ولم يشبه بائن كذلك الحالة
لو تاب في حال النكاح وفسق فليس بالمستور حكما يلحق
مستور اسلام او الحرية لم يكفيا كالكفر والرقية

Copyright © King Saud University